

دعوى

قرار رقم: (VD-2020-83)
الصادر في الدعوى رقم: (702-2018-V)

لجنة الفصل الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام

المفاتيح:

دعوى - شطب - غياب المدعية - مدة نظامية - عدم تقديم المدعية بطلب السير في الدعوى بعد الشطب خلال المدة النظامية ، وعدم صلاحية الدعوى للحكم فيها يوجب الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن.

الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار الهيئة بشأن غرامة التأخير في التسجيل - ثبت للدائرة غياب من يمثل المدعية بغير عذر عن حضور الجلسة رغم تبليغها في الموعد المحدد- لم تقدم المدعية بطلب السير في الدعوى خلال (٣٠) يوماً من الشطب. مؤدي ذلك: شطب الدعوى، واعتبارها كأن لم تكن.

المستند:

المادة (٢٠/٢) من قواعد عمل لجان الفصل في مخالفات ومنازعات الضريبة الصادر بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.



الواقع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد: في يوم الأحد ٢٩/٦/١٤٤١هـ الموافق ٢٣/٢/٢٠٢٠م، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام؛ وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد

أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٧-٧٠٢/٢٠١٩) بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٧م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن شركة (...) تقدمت بلائحة دعوى، تضمنت اعترافها على قرار المدعي عليها، بشأن فرض غرامة التأخر بالسداد. وحيث أوجزت الهيئة ردها في أن اعتراف المدعي غير صحيح وتطلب رفض الاعتراف.

وفي يوم الأحد ٢٩/٦/١٤٤١هـ الموافق ٢٣/٢/٢٠٢٠م، عقدت الدائرة جلسها لنظر الدعوى، حيث حضر ممثل الهيئة العامة للزكاة والدخل (...) هوية وطنية رقم (...), ولم تحضر المدعي رغم تبلغها حسب الأصول ولم يرد منه عذر مقبول.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة القيمة المضافة وتعديلاته، ولائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تغيب من يمثل المدعي عن حضور الجلسة المنعقدة يوم الأحد ٢٩/٦/١٤٤١هـ الموافق ٢٣/٢/٢٠٢٠م. وحيث نصت الفقرة (٢) من المادة (العشرين) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية على أنه: «إذا لم تكن الدعوى مهيئة للفصل فيها فتشطب الدائرة الدعوى، فإذا انقضت مدة (ثلاثين) يوماً من تاريخ الشطب ولم تطلب المدعي السير فيها بعد شطبها، أو لم يحضر بعد إعادة السير فيها في أي جلسة أخرى، فتُعد الدعوى كأن لم تكن. ويجوز للمدعي دون إخلال بالمدة المحددة لسماع الدعوى إقامة دعوى تُقيد بقيد جديد». وحيث إن تقدير صلاحية الدعوى للفصل فيها متزوج لسلطة الدائرة التقديرية، والمبنية على المستندات والردود المرفقة في ملف الدعوى، والتي تبيّن معها للدائرة أن الدعوى لم تكن مهيئة بعد للفصل فيها، ولما كان تاريخ الجلسة المنعقدة يوم الأحد ٢٩/٦/١٤٤١هـ الموافق ٢٣/٢/٢٠٢٠م، وقد تغيب فيها من يمثل المدعي عن الجلسة مع ثبوت تبلغه، ولم يقدم نظير الغياب أي عذر قبله للجنة، وبما أن المدعي من إذا ترك تُرك.

القرار:

ولهذه الأسباب، وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

شطب الدعوى لأول مرة، مع تمكين المدعي من طلب إعادة السير فيها خلال ٣٠ يوماً من تاريخ الشطب، وإلا تعتبر الدعوى كأن لم تكن.

وصلى الله وسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.